# إحباط محاولة تهريب ٢٤ كيلو غراماً من المخدرات

عبد الهادي شباط

كشف رئيس ضابطة سيار دمشق في المديرية العامة للجمارك المقدم عدنان أحمد عن ضبط محاولتي تهريب ونقل مخدرات واحدة بدمشق على المتحلق الجنوبي بعد جسر الكباس وجهتها نحو جسر حرستا، والثانية عند جسر الزيداني قادمة من منطقة سرغايا وتتجه إلى دمشق، مبيناً أن كميات المخدرات والحشيش في القضيتين تتجاوز ٢٤ كغ.

واشتملت الكميات على عدد من أصناف المخدرات منها على شكل حبوب كبتاغون ومنها على شكل مادة حشيش من أنواع مختلفة مثل زهرة الحشيش والكريستال وغيرهما.

وعن قيم وغرامات القضيتين بين أنه تم التعامل معهما وفق نظام العمل الجمركي لجهة تنظيم القضايا وإرسال عينات من مادتي المخدرات والحشيش للمخابر المختصة لتحديد ماهية هذه المواد وأصنافها بشكل دقيق وقيم الغرامات الواجبة عليها.

وبين أحمد أنه رغم التعامل مع هاتين القضيتين جمركياً إلا أنه تتم إحالة الموقوفين والمواد إلى الجهات المختصة لاستكمال التحقيقات والتوسع بها.

## تحملنا أم نحملها؟ السيارات في سورية همّ فوق الهموم

# أصحاب سيارات لـ«الوطن»: إصلاح الأعطال صار بالملايين ولا تصلنا نصف الكميات المدعومة المخصصة

نوار هيفا

تكثر شكاوى مالكي السيارات الخاصة منها والعامة، فبين البنزين والدعم المقدم بلا جدوى، وأسعار قطع التبديل، ومبالغ استئجار المصفّات، وأمور كثيرة أخرى، أصبحت السيارة اليوم عبئاً على أصحابها.

مجد شحود سائق سيارة عمومي بين أن إصلاح السيارات معاناة مستمرة يواجهها مالكوها مع أجور الإصلاح واختلافها بين فنيي الميكانيك، ولاسيما أن المهنة لا تخضع لرقابة تموينية.

وقال في حديث خاص لـ«الوطن»: أصغر عملية إصلاح في السيارة باتت تكلف بين ٢٥ و٤٥ ألف ليرة حسب نوع السيارة، على حين تكلفة عملية تبديل (البواجي) تبدأ من ٧٥ ألفاً إلى ٨٥ ألفاً دون حساب أجرة التركيب، كما أن أي (نعرة) صغيرة تتعرض لها السيارة فإن مبلغ الإصلاح يبدأ من ٤٠٠ إلى ٨٠٠ ألف ليرة، إضافة إلى أن بخ السيارة بحسب بالقطعة وبيدا من ١٠٠ وقد يصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة، أما إصلاح المحرك أو تبديله فيحتاج إلى ملايين.

على حين أشار محمد محمد صاحب سيارة خصوصي إلى أن أعطال السيارة تصنف بأعطال كهرباء ودوزان وأعطال تسببها نوعية البنزين، وعليه فإن أصغر عطل بالدوزان يبدأ من ٥٠ ألف ليرة، والحدادة أصغر عطل فيها يبدأ من ١٥٠ ألف ليرة، أما السيارة التي تحتاج إلى إصلاح بالحدادة فالأمر يتطلب ٣ ملايين وما فوق.

ولفت محمد إلى أن أصغر عطل كهرباء اليوم تكلفته ٧٥ ألف ليرة أما تكلفة الأعطال الكبيرة فبالملايين حسب كل سيارة، موضحاً أن تكلفة إصلاح كل عطل مرتبط بأسعار القطع فأجور التركيب أو الإصلاح لا ضوابط عليها وهي تفوق نصف ثمن كل قطعة يتم إصلاحها أو تبديلها.

وفي الحديث عن مخصصات كل سيارة من المحروقات وعن رسائل الدعم بين السائقان أن مخصصات السيارة الخاصة ١٠٠ ليتر مدعوم شهرياً فعلياً يصل منها ٥٠ ليتراً فقط أي بمعدل رسالتين فقط، على حين مخصصات السيارة العامة ٣٥٠ ليتر بنزين مدعوم، يصل منها ٤ رسائل فقط أي ١٠٠ ليتر بنزين مدعوم.

وأشارا إلى أن كل ٤ عمليات تعبئة بنزين تحتاج إلى تبديل زيت للسيارة بحسب نوعها والمسافات التي تقطعها، وسطياً ثمن بيدون الزيت المختوم ١١٥ ألف ليرة، كما أن كل عملية غيار زيت للسيارة تتطلب تبديل (البواجي والمصفاية).

رئيس الجمعية الحرفية لصيانة السيارات يوسف جزائري، بين أن أسباب ارتفاع أجور تصليح السيارات وعدم ضبطها وفق نشرة أسعار محددة، يعود لتغير الأسعار بشكل عام فسابقاً كانت تكلفة تنزيل المحرك ٥ آلاف ليرة، أما اليوم فتكلفة أرخص عملية تنزيل محرك ٤ ملايين ليرة، موضحاً أنه ضمن مجمع حوش بلاس في ريف دمشق يوجد نشرة أسعار موحدة لأجور الإصلاح والجميع ملتزم بها، وكل ما هو مخالف لهذه النشرة يكون أساساً غير مسجل في الجمعية، فاليوم هناك تعديات كبيرة على الحرفة.

وأكد جزائري في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المهنة تواجه صعوبات كبيرة خاصة بالنسبة للضرائب المفروضة على الحرفيين، وصعوبة تأمين الكهرباء، بالإضافة إلى إيجارات المحال المرتفعة جداً، وهذا كله ينعكس على أجور الإصلاح والحرفي لن يخسر فيها بل يأخذ فرق الأسعار من أصحاب هذه السيارات.

وطالب جزائري بتخفيف الأعباء الضريبية عن الحرفيين العاملين في مجال إصلاح السيارات، خاصة المسجلين في الجمعية، إضافة لضبط وتنظيم المنتسبين للحرفة فاليوم أي شخص تدرب يوماً أو يومين يفتتح محلاً لتصليح السيارات ويدخل في المهنة.

وعن منشأ القطع أوضح الجزائري أن مصادرها متعددة معظمها من الصين وكوريا واليابان، مشيراً إلى تأثير قرار السماح بالاستيراد مؤخراً والذي سهل العمل في هذا المجال فسابقاً كان هناك صعوبات باستكمال إصلاح السيارات لعدم توافر القطع وكنا نعتمد على آليات معطلة يتم الاستعانة بقطع غيار منها.

وعن شكاوى أصحاب السيارات من تكرار إصلاح الأعطال أكثر من مرة، لفت الجزائري إلى أن السبب هو المعتدون على المهنة، مطالباً بوجود ضوابط أكثر بالمعتدين على المهنة وعن مخالفة كل من يعمل بها من دون وجود شهادة خبرة من الجمعية الحرفية وسبق أن تدرب فترة في المنطقة الصناعية قبل السماح له بافتتاح محله الخاص.

> الجمعية الحرفية لصيانة السيارات لـ«الوطن»: هناك دخلاء على المهنة ويجب معاقبة من يعمل بلا شهادة خبرة



## موسم القمح مبشر.. على ذمة المختصين

# مدير السورية للحبوب لـ«الوطن»: الموسم أفضل من العام الماضي ولا تأخير بدفع ثمن القمح والفلاحون راضون

## اتحاد الفلاحين: تم تسويق ما يقارب ثلث الإنتاج ونتوقع أن نصل إلى مليون طن

هناء غانم- رامز محفوظ - محمود الصالح

بين مدير المؤسسة السورية للحبوب عبد اللطيف الأمين في تصريح لـ«الوطن» أن موسم القمح لهذا العام مبشر وأفضل بكثير مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والكميات التي تم تسليمها تؤكد ذلك، لافتاً إلى أن عملية تسويق القمح لا تزال مستمرة في كل المراكز وتم نقل كميات لا بأس بها إلى مراكز الحبوب، مؤكداً أن كل التسهيلات تقدم للفلاحين والتوريد مستمر إلى مراكز الدولة ومن المتوقع أن تكون الكميات وفيرة خلال المرحلة القادمة.

وحول ما يتعلق بجهوزية المركز وعمليات التحليل وتسليم ثمن القمح للفلاحين، أكد أن الجميع يقبضون حسب الكميات المقدمة ولا يوجد بتسليم ثمن المحاصيل وهناك رضا كامل من الفلاحين حول التسليم ولا يوجد أي تأخير، مبيناً أن عمليات التسليم مستمرة حتى نهاية آب وعلى مدار العام لكن بوتيرة أقل.

ولجهة الصعوبات أكد أنها تحل من اللجان الفرعية إن وجدت وحول موضوع الشوائب بالأقماح قال هناك مخابر دقيقة وكادر فني يقوم بتحليل هذه العينات وإعطاء كل عينة النسبة المناسبة من دون أي ظلم أو غبن مشيراً إلى أنه في حال وجود اعتراض من الفلاح حول ذلك نقوم بإعادة التحليل، مضيفاً إنه تقرر استلام جميع الكميات الواردة من الأقماح إلى المراكز مهما بلغت نسبة الأجرام والشوائب فيها.

وحول جهوزية الصوامع أضاف الأمين إن صومعة تل بلاط في حلب دخلت بالخدمة بكامل طاقتها الإنتاجية البالغة ١٠٠ ألف طن إضافة إلى صومعتين بريف حلب الشرقي أي إنه أصبح في حلب طاقات تخزين قمح تصل إلى ١٢٥ ألف طن، مؤكداً أن أعمال الصيانة والتأهيل لتلك الصوامع والمطاحن لا تزال مستمرة بوتيرة عالية، مبيناً أن المؤسسة تسعى بشكل دائم لإعادة تأهيل المطاحن وإجراء الصيانات اللازمة لها من أجل توفير الكميات اللازمة من مادة الدقيق من خلال المطاحن العامة التابعة للمؤسسة ومن خلال التعاقد مع مطاحن خاصة لتأمين كامل الكميات على مساحة القطر، إضافة لذلك يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل المنشآت المدمرة من الصوامع والمطاحن.

وأشار الأمين إلى أن الحكومة مهتمة بشكل دائم بترميم وتعزيز النقص في مخازين القمح بشكل دائم والأهم أن مخزون القمح يغطي حاجتنا من مادة الخبز ولا داعي للقلق، مؤكداً أن تأمين القمح كان وسيبقى من أولويات عمل الحكومة.

وأضاف الأمين: إن مراكز استلام الحبوب وعددها ٤٧ مركزاً موزعة في كل المحافظات كانت جاهزة بالكامل لاستلام محصول القمح خلال عطلة عيد الأضحى سواء أكان مشمولاً أم دوغما، وفتحت أبوابها من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساء وفي بعض الأحيان تم تمديد ساعات الاستلام لأكثر من ذلك وتصل حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً في حال كان هناك توريد للأقماح من الفلاحين، مبيناً بأنه لم يكن هناك أي تغيير في آلية العمل المتبعة حالياً خلال عطلة العيد، كما أنها مستمرة بفتح أبوابها خلال أيام العطل الرسمية لحين انتهاء الموسم، لافتاً إلى أن المؤسسة قامت بتجهيز جميع المراكز على أكمل وجه وذلك بتوجيه من وزير التجارة وحماية المستهلك من أجل تسهيل عملية الاستلام من الفلاحين، مبيناً أن العمل جيد ومستمر ولم يرد إلينا أي شكاوى وتوجيهات الوزارة وإدارة مؤسسة الحبوب للمراكز بتقديم كل التسهيلات للفلاحين.

وأوضح بأن تسليم ثمن الأقماح للفلاحين يتم خلال مدة لا تتجاوز الأسبوع كحد أقصى، لافتاً إلى أنه بمجرد تجهيز القوائم المحاسبية المتضمنة أسماء الفلاحين الذين قاموا بتسليم محصولهم من القمح من كادر المحاسبة في مراكز الاستلام يتم إرسال هذه القوائم بشكل فوري إلى المصرف الزراعي ليتم صرف ثمن الأقماح، مشيراً إلى أنه تم رصد مبلغ ٣ آلاف مليار من أجل دفع قيم المحاصيل المسلّمة للفلاحين.

وعن الكميات المسوقة من المناطق الواقعة خارج السيطرة بين الأمين بأن أرقام الكميات المسوقة من هذه المناطق متواضعة وحتماً أقل من الكميات المسوقة في المناطق الواقعة تحت السيطرة ونحن نأمل أن تزداد الكميات المسوقة من هذه المناطق، لافتاً إلى أن الحكومة تقدم كل التسهيلات الممكنة للفلاحين من أجل تسويق كامل إنتاجهم إلى مراكز الاستلام وليس هناك أي معوقات.

بدوره أوضح رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات تسويق محصول القمح مستمرة في كل المحافظات المنتجة باستثناء محافظة الحسكة التي يعاني فيها الفلاحون من التسويق إلى مراكز الاستلام التابعة للحكومة نتيجة المضايقات التي يتعرضون لها من «قسد».

وأرجع الخليف سبب ضعف التسويق من المناطق الواقعة خارج السيطرة إلى عدم إعطاء مؤسسة الحبوب الفلاحين في هذه المناطق أكياس الخيش الفارغة لعدم وجود ضمانات بحتمية قيامهم بالتوريد إلى مراكز الاستلام التابعة لمؤسسة الحبوب وخوفاً من قيام «قسد» بمنعهم من تسليم إنتاجهم لمراكز الاستلام، لافتاً إلى أن مؤسسة الحبوب اشترطت على الفلاحين في المناطق الواقعة خارج السيطرة أن يدفعوا ثلاثة أضعاف ثمن كيس الخيش وذلك ضمانة لتوريد إنتاجهم إلى مراكز الاستلام وهم ليس لديهم إمكانية لدفع هذا المبلغ باعتبار أن ثمن الكيس الواحد ١٠ آلاف ليرة، مبيناً بأن الاتحاد العام للفلاحين أرسل كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء من أجل إعطاء الفلاحين في هذه المناطق أكياس الخيش بالسعر النظامي والحصول على تعهد من قبلهم بتسويق إنتاجهم إلى مراكز الاستلام.

وبخصوص التأخير بصرف ثمن الأقماح المسلّمة في بعض المناطق أكد الخليف أن الاتحاد العام للفلاحين طالب المعنيين في الحكومة بصرف ثمن الأقماح وفقاً للتعليمات المحددة من الحكومة بصرف أثمان الأقماح خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة وذلك بناء على طلب من الفلاحين.

وأكد أنه ليس هناك وقت محدد لانتهاء عمليات تسويق القمح بالكامل وهي مستمرة لحين تسليم آخر حبة قمح، مبيناً بأن الكمية المسوقة لغاية تاريخه تقارب نحو ثلث إنتاج العام الحالي ومن المتوقع أن تصل الكميات المسوقة للعام الحالي نحو مليون طن وأن تكون أكثر من الكمية التي سوقت بالكامل خلال العام الماضي والتي تجاوزت ٤٠٠ ألف طن.

وختم بالقول: إن أصحاب الحصادات يحصلون على مخصصاتهم بالكامل من المازوت بالسعر المدعوم ونتيجة لذلك هم ملتزمون بالتسعيرة المحددة لهم للحصاد من لجنة الأسعار في كل محافظة ولم ترد إلينا أي شكوى بحصول أي حالات ابتزاز من أصحاب الحصادات والمطالبة بالحصول على أسعار أعلى من التسعيرة المحددة لهم.

من جهته، كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والزراعة ياسين صهيوني في تصريح لـ«الوطن» أن كميات التسويق حتى يوم الخميس الماضي بلغت نحو ٦٠٠ ألف طن في جميع المحافظات، وأن السورية للحبوب سلمت من خلال المصارف الزراعية ألف مليار ليرة سورية للفلاحين قيمة الحبوب المسلّمة لمراكز التسويق، وهذا المبلغ تم إيداعه لدى فروع المصرف الزراعي منذ بداية الموسم، وحتى الآن سلمت السورية للحبوب قيمة الأقماح الموردة لمراكز الاستلام حتى أمس، مبيناً أن كميات الاستلام قد بدأت بالتراجع خلال فترة العيد وقد بلغ متوسط التسويق اليومي نحو ١٢ ألف طن.

مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني أكد أن أغلب عمليات تسويق المحصول (دوغما) قد شارفت على الانتهاء، ولا تزال عمليات تسويق المشول مستمرة، لكنها بدأت بالتراجع بسبب انتهاء أغلب عمليات الحصاد، حيث تبلغ مساحة القمح المروي في حلب أكثر من ٩٣ ألف هكتار، ويتوقع أن تتجاوز كميات الأقماح المسوقة لهذا الموسم من المناطق الآمنة في حلب ٢٢٥ ألف طن، وهذا رقم جيد قياساً إلى نسب الإنتاج في المحافظة.

وبرر عدد من الفلاحين في حلب سبب تراجع عمليات التسويق خلال فترة العيد بقلة عدد الآليات العاملة في نقل المحصول من أماكن الإنتاج إلى مراكز التسويق، وانتهاء أغلب عمليات الحصاد في محافظة حلب وخصوصاً التي تم حصادها بشكل آلي، وحول السماح للفلاحين بالاحتفاظ بحاجتهم من القمح لصنع مادة البرغل كمؤونة لم ينكر البعض منهم أنه تم السماح للفلاحين بإبقاء ما لا يزيد على كيسين من القمح للعائلة الواحدة، بهدف التخفيف من ارتفاع أسعار هذه المادة في السوق، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من البرغل للفلاحين، بينما لم يسمح لأحد بالاحتفاظ بكميات البذار، لأن المؤسسة العامة لإكثار البذار توفر البذار للفلاحين وبأصناف مدروسة ومعالجة.

وفي محافظة الرقة استمرت عمليات التسويق في ريفي الدبسي والسبخة وقد تجاوزت الكميات المسلّمة ٣٠ ألف طن حتى نهاية الأسبوع الماضي، وأغلب الكميات التي تم تسويقها تمت بشكل (دوغما)، بينما تستمر عمليات التسويق للكميات المعباة ضمن أكياس في الريف الشرقي، ولا تزال الشكوى مستمرة من ارتفاع تكاليف نقل الحبوب عبر الجرارات الزراعية.

## • اتحاد عمال الصناعات الغذائية: تم تسليم ألف مليار ليرة قيمة القمح في مراكز التسويق حتى الآن

## • مدير زراعة حلب: المتوقع من المناطق الآمنة في حلب ٢٢٥ ألف طن